تركيا بعد الاستفتاء علي التعديلات الدستورية

أ. أحمد صلاح
مستشار إعلامى سابق بسفارة مصر ببروكسل

مقدمة

قررت تركيا اجراء تعديلات دستورية فى ١٦ ابريل ٢٠١٧ تتعلق بـ ١٨ بندا أهمها توسيع صلاحيات الرئيس، وتتحول بذلك البلاد إلى نظام رئاسي ينهي حقبة العمل بالنظام "البرلماني". واستطاع الرئيس الحالى رجب طيب أردوغان انتزاع انتصار "متواضع" بفارق ضئيل على معارضيه.

وينهي إقرار التعديلات الدستورية حقبة استمرت ٩٤ عاما من عمر الجمهورية التركية منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك. إلا أن العديد من المخاوف تشغل الأذهان حول مستقبل البلاد فى ثوبها" الرئاسي الجديد"..

لمحة تاريخية:

يرتبط تاريخ الاستفتاءات التركية دائماً بوضع سياسي غير مستقر مصحوب بحالة طوارئ وأحكام عرفية إذ أُجرى استفتاء ١٦ابريل٢٠١٧ فى ظل حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة فى منتصف يوليو الماضي، كما سبق وأجرى الاستفتاء الثاني فى ظل حالة الأحكام العرفية، فى عهد حكم مجلس الأمن القومي الذي قاد انقلاب ١٩٨٠، الأكثر دموية فى تاريخ البلاد، حين قام المجلس بتعيين مجلس استشاري مكون من ١٦٠ عضواً، بعد أن تم حل جميع الأحزاب السياسية. وكتب المجلس الاستشاري الدستور الجديد لمدة قاربت سبعة أشهر. أما الاستفتاء الثالث، فقد أجري فى سبتمبر ١٩٨٧، بعد شهرين من انتهاء حالة الأحكام العرفية التي امتدت لمدة

سبع سنوات، بعد انقلاب عام ١٩٨٠، وفي ظل رئاسة قائد الانقلاب، كنعان إفرين، وذلك لتعديل المادة الرابعة من الدستور التي منعت قيادات الأحزاب السياسية التي تم حلها بعد الانقلاب من المشاركة فى العمل السياسي لمدة عشر سنوات. وتمت الموافقة على إلغاء المادة بغالبية ضئيلة.. وأجرى استفتاء سبتمبر ١٩٨٨ فى ظل حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها فى جنوب وشرق الأناضول بعد الاشتباكات مع حزب العمال الكردستاني. وتم رفض التعديلات الدستورية التي كانت ستؤدي إلى تقديم موعد الانتخابات البلدية لمدة عام واحد، بنسبة بلغت ٦٥ فى المائة من الأصوات، و بنسبة مشاركة بلغت ٨٨,٨ % .

وأجري، فى ظل حكم حزب العدالة والتنمية، استفتاءان لإدخال تعديلات على الدستور، حيث أفضى استفتاء عام ٢٠٠٧ إلى إحداث تعديلات جوهرية على الدستور التركي، وكان بمثابة رد على عرقلة انتخاب عبد الله غول لرئاسة الجمهورية، من قبل التحالف الذي كان قائماً بين الوصاية العسكرية وحزب الشعب الجمهوري. وفي رد "العدالة والتنمية" على الوصاية العسكرية، أجريت تعديلات دستورية أخرى هدفت للتقارب مع المعايير الأوروبية، سمحت بمحاسبة انقلابي ١٩٨٠، ووسعت من الحقوق والحريات العامة، وخففت من قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية. وبينما رفض "الشعب الجمهوري" هذه التعديلات مرة أخرى، قاطع الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني الاستفتاء فى عام ٢٠١٠. ورغم ذلك حصلت هذه التعديلات على موافقة ٥٧,٨ فى المئة مع نسبة مشاركة بلغت ٧٣ فى المائة.

قراءة فى التعديلات الدستورية والمستهدف منها:

تتعلق جميع مواد الدستور التي طرحت على استفتاء ابريل ٢٠١٧ جميع السلطات، بدءاً من السلطة التنفيذية ومروراً بالسلطة التشريعية وانتهاءً بإعادة تنظيم عمل السلطة القضائية، لتبدو وكأنها كتابة دستور جديد، المشروع الذي فشلت القوى السياسية التركية بالتوافق عليه لسنوات.

وكان انفتاح زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي المفاجئ، فى نهاية العام الماضي، على "تشريع وضع الأمر الواقع الحالي"، بحسب تعبيره، بمثابة كلمة السر التي فكت هذا الاستعصاء. وبعد أشهر من المفاوضات التي انحصرت بين "العدالة والتنمية"

والحركة القومية، تقلّصت التعديلات المقترحة من ٢٠ إلى ١٨ مادة، سيدخل غالبيتها حيز التنفيذ، بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري فى نوفمبر ٢٠١٩، باستثناء المادة التي تمنح الرئيس التركي حق الانتماء الحزبي، وتلك التي تقر ضرورة انتخاب الهيئة العامة للقضاة والمدعين العامين خلال شهر من الموافقة على التعديلات، التي سيتم بموجبها إلغاء منصب رئيس الوزراء، وتحويل جميع صلاحياته إلى رئاسة الجمهورية بعد توسعتها.ووفقاً للتعديلات، سيتم زيادة عدد النواب فى البرلمان التركي من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائب، وسيتم تخفيض سن الترشح إلى البرلمان من ٢٥ عاماً إلى ١٨، على أن يتم انتخاب البرلمان ورئاسة الجمهورية فى يوم واحد لخمس سنوات لكل منهما بعدما كانت أربع سنوات. أما عن صلاحيات البرلمان، فسيتم تنظيمها كالتالي: "وضع القوانين وتغييرها وإزالتها، مناقشة الميزانية والمحاسبة عليها وقبولها أو رفضها، إقرار طباعة أوراق نقدية وإعلان الحرب، إقرار العفو العام بموافقة ثلاثة أخماس البرلمان بما لا يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية، واستخدام باقي الصلاحيات الموجودة فى الدستور الحالي، وإنشاء لجان تحقيق فى المواضيع التي تنظمها القوانين والحصول على إجابات خطية عن جميع التساؤلات التي يطرحها البرلمانيون بشكل مكتوب من نواب الرئيس والوزراء بمدة لا تتجاوز ١٥ يوماً".تعديلات السلطة التنفيذية سيتم إلغاء منصب رئيس الوزراء وتحويل جميع صلاحياته إلى رئاسة الجمهورية، بينما سيتم إلغاء المادة الدستورية التي تفرض على الرئيس التركي قطع جميع صلاته الحزبية. وستفرض التعديلات الدستورية الجديدة على الرئيس عدم تولي أكثر من ولايتين رئاسيتين. كما سيتولى "رئيس الدولة"، بحسب التعبير المستخدم فى التعديلات الدستورية، تمثيل "وحدة الجمهورية والأمة التركيين وتطبيق الدستور وإيجاد التنسيق والتوافق فى العمل بين مختلف مؤسسات الدولة، وفي حال رغب الرئيس يحق له أن يلقي خطاباً فى البرلمان فى اليوم الأول من بداية السنة التشريعية الجديدة، وأن يوجه الرسائل فيما يخص السياسة الداخلية والخارجية للبلاد".وفيما يسمح الدستور الحالي للرئيس بإعادة القوانين التي أقرها البرلمان للمناقشة مرة أخرى، ستمنح التعديلات الجديدة الرئيس حق رفع دعوى قانونية ضد أي قانون يقره البرلمان لدى المحكمة الدستورية العليا. أكثر من ذلك، ستمنح التعديلات الدستورية الرئيس حق تعيين نوابه والوزراء وكبار موظفي الدولة وأيضاً

إقالتهم من مناصبهم، وذلك بموجب مرسوم تشريعي رئاسي، من دون الحاجة لموافقة البرلمان، على أن تسمح للرئيس بكسر التقاليد السياسية التركية واختيار الوزراء من خارج البرلمان، وفي حال كانوا من البرلمانيين ستسقط عنهم عضوية البرلمان بمجرد توليهم الحقائب الوزارية. كذلك سيتمتع الرئيس بصلاحية تحويل القوانين الخاصة بالتعديلات الدستورية إلى الاستفتاء الشعبي فى حال رأى ضرورة فى ذلك، وسيتولى، أيضاً، تحديد سياسات مجلس الأمن القومي واتخاذ الخطوات الكفيلة بتطبيقها.وسيكون من حق الرئيس إصدار مراسيم تشريعية تخص سلطاته التنفيذية، على ألا تخل هذه القرارات بالحقوق والحريات الأساسية وتلك السياسية، وألا تتعارض مع أي قانون صادر عن البرلمان.

نتائج الاستفتاء:

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات فى تركيا النتائج الرسمية النهائية مؤكدة على أن ٢٥ مليونا و١٧٥ ألفا و٤٦٣ مواطنا صوتوا بنعم لصالح التعديلات أي بنسبة ٥١,٤١% من إجمالي من له حق التصويت والبالغ عددهم ٥٥,٤ مليون، بينما صوت ٢٣ مليونا و٧٧٩ ألفا و١٤١ بلا، أي بنسبة ٤٨,٥٩% صوتوا ضد التعديلات.

وفى الواقع، فقد كشفت نتائج هذا الاستفتاء عن وجود انقسام كبير فى قلب المجتمع التركي وتجلى ذلك بوضوح فى النتائج الصادرة عن كبريات المدن التركية مثل إسطنبول وانقرة وازميل، كما سيطر الرفض على مدن الغرب والساحل التي يسيطر عليها تقليدياً حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، لكن المفاجأة الأكبر كانت فى خسارة إردوغان لمعقله الرئيسي مدينة إسطنبول أكبر مدن الجمهورية من حيث عدد السكان والناخبين، حيث تقدمت المعارضة بأكثر من ٥١٪ وهو ما حصل فى العاصمة أنقرة، فى الوقت الذي عارضت مدينة أزمير معقل الأتاتوركيين الأتراك التعديلات بشكل ساحق. بينما تركز دعم التعديلات الدستورية فى مدن ساحل البحر الأسود ووسط الأناضول، لا سيما مسقط رأس إردوغان فى مدينة ريزه والمدن الكبرى المحيطة بها، بالإضافة إلى مدينة قونيا مسقط رأس أحمد داود أوغلو الذي دعم إردوغان عندما شارك فى اجتماع التأييد للتعديلات الدستورية فى المدينة الجمعة الماضية إلى جانب إردوغان.

بالإضافة الى ذلك فباستقراء جيد للنتيجة فى ظل الفارق الضئيل بين معسكرى الرفض والتأييد للتعديلات الدستورية والتي تبلغ بالكاد ١,٢٥% فإن هذا الفارق الهش انما يؤكد وجود انشقاق حقيقى فى قلب المجتمع التركى، هذا بالإضافة إلى استخدام الدين كأداة لتسويق التعديلات الدستورية، اذ أكد مؤيدو الرئيس التركى خلال فترة الدعاية على ان الموافقة على التعديلات الدستورية تمثل "فرض عين"، وهى فتوى صادرة من اكبر مرجعية إسلامية فى حزب العدالة والتنمية الحاكم، لتؤكد على "أن التصويت للإصلاحات الدستورية هو فرض عين، ولهذا فإن نتيجة التصويت لصالح التعديلات الدستورية بفارق ضئيل عن معارضيها تطرح العديد من التساؤلات حول شعبية أردوغان .

موقف المعارضة:

لا تقتصر المعارضة الشرسة للتعديلات على " حزب "الشعب الجمهوري"، ولا على الحركة الكردية، ولا على اليسار غير البرلماني والجزء العلماني من المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، فالفارق الضئيل والهش بين مؤيدي ومعارضي التعديلات الدستورية يشير الى ان المعارضة على التعديلات الدستورية لا تقتصر على فئات معينة ولكن تمتد لتصل الى شرائح واسعة النطاق من المجتمع التركي وهو ما سبق وان أكدته كذلك معظم استطلاعات الرأي وشركات الأبحاث التركية.

وترى المعارضة أن النظام الجديد يمهد إلى حكم أكثر سلطوية لإردوغان، ويمنحه جميع الصلاحيات التنفيذية، ويتيح له البقاء فى الحكم حتى عام ٢٠٢٩، وأنه سيؤثر سلباً على الحريات والديمقراطية بشكل كبير. وحذرت من أن التصويت بـ«نعم» سوف يؤدي إلى عودة تركيا عشرات السنوات إلى الوراء.

كما اعتبر كمال قليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، أن دستور تركيا، فقد "الاجماع الشعبي" حوله إلى حد كبير، بعد إقرار التعديلات الدستورية وأن "الاستفتاء أظهر حقيقة أنّ ٥٠ بالمئة على الأقل من الشعب التركي يرفض التعديلات الدستورية".

ولفت إلى أنه وأمام هذا المشهد، فإن المؤسسة السياسية، عليها مهمة تحويل الدستور، إلى "وثيقة توافق اجتماعي"، الأمر الذي من شأنه جعل "تركيا دولة أقوى على الصعيدين المحلي والخارجي".

وأكد زعيم الشعب الجمهوري، "تحترم قرار الشعب غير أن اللجنة العليا للانتخابات أثارت جدلا حول نتيجة الاستفتاء".

بل وصل الأمر بالمعارضة الى رفع للجنة العليا للانتخابات تطلب خلاله بإلغاء نتائج الاستفتاء لما شابها من خروقات عديدة الا ان طلبها قوبل بالرفض القاطع.

توتر العلاقات الاوروبية - التركية :

اشتد توتر العلاقات الأوروبية – التركية فى االشهر السابق للتعديلات الدستورية على خلفية حظر تجمعات السياسيين الأتراك فى ألمانيا، إذ أعلنت هولندا أنها لا ترغب فى استقبال الوزراء الأتراك. كما تعاظمت أزمة الثقة بين الطرفين وساهمت فى استئناف الطعن فى مسار عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبي– التي بدأت فى ٢٠٠٥ ولم تشهد أي تقدم منذ ذلك الحين.

ووصف رجب طيب أردوغان، الرئيس التركي، الاتحاد الأوروبي بـ "النادي المسيحي"، وهو يرمي من تنظيم استفتاء (على تحول النظام التركي من برلماني إلى رئاسي) إلى وقف مشروع انضمام تركيا إلى "النادي" هذا.

وتنظر مؤسسات بروكسل وعدد من العواصم الأوروبية نظرة سلبية إلى أنقرة منذ أن بدأت تصف برلين وأمستردام وفيينا بالنازية والفاشية، وتتهمها بالعنصرية والخوف من المسلمين والارتياب منهم.

وانتقلت عدوى توتر المجتمع التركي إلى أوروبا: فالجماعات المنحدرة من تركيا– وهي منقسمة بين اليسار واليمين، والعلمانيين والإسلاميين، والترك والأكراد– تتصادم بين مؤيد لأردوغان ومؤيد لفتح الله غولن المتهم بالوقوف وراء محاولة انقلاب يوليو ٢٠١٦.

ومن ثم فإن الانزلاق نحو العنف وثيق الصلة بتحولات النظام السياسي فى تركيا. وأنقرة، منذ العام الماضى، تدور فى دوامة، فالسلطة التنفيذية تدور على وقع القمع والفوضى: أدى الانقلاب العسكري الفاشل إلى سقوط ٣٠٠ قتيل، فسُرِّح عشرات آلاف الموظفين من مناصبهم، واتُهم أتراك كثر بالتعاطف مع حركة غولن أو "الكردستاني" أو داعش. وحبس العديد من الصحفيين جزاء جرائم الرأى.(٤)

الموقف الرسمي الأوروبي:

صرح رئيس المفوضية الاوروبية جان كلود يونكر ووزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني ومسؤول التوسيع فى الاتحاد يوهانس يان فى بيان مشترك "انطلاقا من النتيجة المتقاربة للاستفتاء والتداعيات العميقة للتعديلات الدستورية، ندعو السلطات التركية للسعي الى اوسع توافق وطني ممكن فى تطبيقها، سيتم تقييم التعديلات الدستورية وخصوصا تطبيقها العملي فى ضوء التزامات تركيا بوصفها مرشحة للاتحاد الاوروبي وبوصفها عضوا فى مجلس اوروبا"

وقال توربيورن ياغلاند، الأمين العام للمجلس، "إنه نظرا للموافقة بأغلبية ضئيلة على التعديلات، فإن على القيادة التركية أن تراجع خطواتها المقبلة بدقة، وأوضح أن "الحفاظ على استقلال القضاء وسيادة القانون بما هو منصوص عليه فى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مسألة ذات أهمية قصوى".

كما طالبت نائب رئيس البرلمان الألماني "كلوديا روت" فى أعقاب الاستفتاء، بتغيير مصيري فى العلاقات الألمانية التركية. وقالت النائب من حزب الخضر لوكالة الأنباء الألمانية إن العلاقات مع تركيا الآن بحاجة لإعادة تقييم أساسي، وأضافت أنه من أجل تعزيز القوى الموالية للديمقراطية فى تركيا، يجب أن يكون هناك ترتيب للأولويات سواء على المستوى العلاقة بين البلدين أو على الصعيد الأوروبي. وتابعت أن ملايين من الأتراك صوتوا من أجل دعم الديمقراطية فى تركيا بالرغم من الإجراءات التعسفية والاعتقالات والتضييق على الصحافة.

كما أعربت "يوليا كلوكنر"، نائب المستشارة الألمانية انغلا ميركل فى رئاسة الحزب المسيحي الديمقراطي، عن اعتقادها بأنه لم تعد هناك فرص أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد تأييد التحول للنظام الرئاسي.

كيف تقرأ أوروبا نتائج الاستفتاء التركي؟

يثير إقرار التعديلات الدستورية وما ترتب عليه من انتقال نظام الحكم الى نظام رئاسي تساؤلات عدة تحجب خلفها قلقا حقيقيا من احتمال اتساع الهوة فى صلب المجتمع التركي نفسه وبين الاتحاد ككل وبين تركيا المرشحة رسميا للعضوية الأوروبية،

وتداعيات ابتعاد تركيا عن ساحل القيم الأوروبية وتوجهها شرقا نحو محيطها الجغرافي السياسي.

وتحفظ المسؤولون فى الاتحاد عن المبادرة بتهنئة الرئيس الذى فاز بالتعديلات الدستورية بتقوية وتعزيز سلطاته على حساب البرلمان والقضاء.

وقد اعتبرت الأحزاب السياسية من الوسط واليسار الأوروبي نتائج الاستفتاء خطوة إضافية يقطعها الرئيس أردوغان فى الوجهة الأوروبية المعاكسة للاتحاد الأوروبي. ورأى زعيم الحزب الاشتراكي الأوروبي، ثاني كتلة سياسية فى البرلمان، نتائج الاستفتاء "ضربة قاسية أخرى معادية للديمقراطية ودولة القانون" و"خطوة إضافية تبعد تركيا عن أوروبا". واقترح جياني بيتيللا "تعليق مفاوضات العضوية إذا أقدمت تركيا على تنفيذ التعديلات الدستورية الـ ١٨".

ورأت رئيسة مجموعة الخضر فى البرلمان الأوروبي، رينهارد بوتيكوفر، وزميلتها مونيكا فراسوني أن "نتائج الاستفتاء تجسد سلطة الحاكم الوحيد، وتجعل من أردوغان دكتاتورا منتخبا".

وفي المقابل، أكد رئيس مجموعة النواب المحافظين فى البرلمان الأوروبي فى بيان: "بصرف النظر عن الموقف من اتساع سلطات الرئيس أردوغان التنفيذية، فإن تركيا تظل عضوا فى حلف الناتو وشريكا استراتيجيا فى مواجهة التحديات وتهديدات الإرهاب فى الشرق الأوسط". وأضاف سياد كمال فى البيان أن "التعاون لا يحول دون النظر النزيه إلى تركيا وإلى الرئيس أردوغان، حيث نواصل التعبير عن القلق بشأن نقص احترام حقوق الإنسان ومبادئ دولة القانون فى تركيا.

لكن التداعيات الملموسة التي قد تشهدها العلاقات بين الاتحاد وتركيا، نتيجة انتقال نظام الحكم فى تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي يقوي سلطات الرئيس التنفيذية، ويعزز موقعه وتأثيره فى جهاز القضاء، سيتم الحكم عليها من زاوية معايير العضوية الأوروبية. وكل تراجع عن أي من المعايير المحددة سيزيد فى تقوية معسكر مناهضي انضمام تركيا فى عضوية الاتحاد.

تجدر الاشاره أن مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد عالقة منذ زمن طويل

وتتضاءل يوما بعد يوم، ويدرك الجميع ذلك لكنهم لا يريدون إغلاق الباب بشكل كامل، إضافة إلى أنه تطرح أفكار الآن عن واقعية استمرار الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد.

كما إن ثمة حسابات متفاوتة لدى الجانب الأوروبي تجاه هذه المسألة ولا وجود لموقف واحد، على الرغم من أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة حاليا التي تتحمل المسؤولية وتتصرف بشيء من الاتزان بينما تتصرف دول الأخرى بشكل متشنج، خاصة بعد ثبوت أن تركيا أظهرت قابلية للاستفزاز وهو ما ظهر فى الفترة الماضية والذي يتطلب مقاربة جديدة .

التحديات التي تجابه تركيا على خلفية التعديلات الدستورية:

مما لا شك فيه أن هناك متغيرات عديدة ستفرض نفسها على الساحة التركية على خلفية التعديلات الدستورية وما ترتب عليها من تغيير نظام الحكم من برلماني الى رئاسي ، ويمكن استعراض هذه المتغيرات على النحو التالي :

المتغير الأول: مصير العلاقة مع الأكراد... تصالح أم مواجهة؟

لا شك أن علاقة الدولة بالأكراد وخاصة بحزب العمال الكردستاني، التي تشهد تأزما متزايدا ومواجهات دامية بين قوات الأمن والمقاتلين الأكراد جنوب شرق البلاد منذ صيف عام ٢٠١٥، قد تتأثر بالتغييرات السياسية التي ستعقب إقرار التعديلات.

فالانتصار المحدود للمعسكر المؤيد لتوسيع صلاحيات الرئيس، قد يضطر أردوغان إلى اعتماد نهج أكثر "تصالحاً" فى "المسألة الكردية"، بحسب ما تقول أصلي أيدنتباس الخبيرة فى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية فى تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية، ومع ذلك، لا يزال الخطاب الرسمى السائد هو المواجهة.

المتغير الثاني: المجتمع التركي .. نحو الانقسام أم الاستقرار؟

أظهرت النتائج المتقاربة للاستفتاء انقساما داخل المجتمع التركي ، كما شهدت الحملات المؤيدة والمعارضة للاستفتاء استقطابا حادا وصل إلى حد شيطنة الآخر، حيث يؤكد المحلل سونر كاغابتاي من معهد "واشنطن" فى تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية أن أردوغان "فاز فى (الاستفتاء)، لكن فى نهاية المطاف فإن نصف البلاد تحبه، والنصف الآخر يكرهه. هذا هو أصل الأزمة التركية الحديثة".

مع ذلك، يتوقع بعض المراقبين أن أردوغان سيتبنى خطاباً أهدأ قد يمكنه من احتواء شريحة من معارضي التعديلات ولو لحين. فى هذه الأثناء، تظل البلاد على موعد مواجهة جديدة بين أردوغان ومعارضيه فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٩.

المتغير الثالث: مزيد من الديموقراطية أم العكس؟

في ضوء فوزه فى الاستفتاء، سيمتلك أردوغان سلطة معززة إلى حد كبير، وسيبقى نظريًا فى السلطة حتى العام ٢٠٢٩. وستكون السلطة التنفيذية متركزة فى يد رئيس الجمهورية، وسيُلغى منصب رئيس الوزراء.

ويرى مؤيدو أردوغان أن هذا الإجراء ضروري لضمان استقرار الحكومة والفصل بحدود واضحة مع السلطتين القضائية والتشريعية

لكنّ معارضيه يقولون إنه لن تكون هناك بعد الآن سلطة مضادة فى هذا النظام الجديد، مما يمهد الطريق لنظام استبدادي.

المتغير الرابع: نمو اقتصادي أم تراجع؟

توقعت الأسواق بحذر كبير فوز مؤيدي الاصلاحات على امل أن يعود الاستقرار الغائب عن تركيا، التي تشهد منذ عام ونصف العام سلسلة اعتداءات، وهزتها محاولة انقلابية فى يوليو.

إلا أن التوقعات للامد المتوسط أكثر ضبابية. فضعف ثقة المستثمرين فى المؤسسات واستقطاب متزايد فى المجتمع وتأخر الاصلاحات الهيكلية، كلها عوامل يمكن أن تؤثر سلباً على النمو.

القراءة العربية للاستفتاء التركى:

حظي الاستفتاء التركي على تعديل الدستور بمتابعة عربية كثيفة، سواء على صعيد الإعلام، أو على الصعيد الشبابي/ الشعبي، حسب ما يظهر على الأقل من متابعة مواقع التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية بشكل عام.

ولهذا فإن ثمة ملاحظات مهمة من زاوية القراءة العربية للحدث أولى هذه الملاحظات هو السؤال عن سبب الاهتمام بالاستفتاء عربيا، وهو سؤال يفترض أنه غير مطروح من الأصل لبداهة الإجابة عنه، ولكن كثرة ترديده على بعض وسائل الإعلام

والتواصل الاجتماعي جعلت نقاشه أمرا مهما. إن الاهتمام بالشأن التركي ينطلق من ثلاث زوايا: الأولى، أن هذه الدولة هي الضلع الثالث تاريخيا وجغرافيا فى المنطقة إضافة للعرب وإيران وبالتالي فإن ما يحدث فيها يوثر علينا بشكل مباشر، والثانية، تنطلق من دور هذه الدولة فى الملفات الساخنة فى المنطقة وخصوصا سوريا والعراق والصراع مع إسلاميي المنطقة، بما يعنيه هذا الدور من تأثر المنطقة العربية من أي تغيير سياسي كبير فيها، أما الزاوية الثالثة فهي ترتبط باعتبار تركيا تمثل منوالا للمقارنة بين وضعها ووضع العرب، وخصوصا لأنها تقدم نموذجا لديمقراطية اتأحت نجاح حزب "بخلفية إسلامية" بقيادة هذا النموذج الديمقراطي لسنوات.ولكنه انتهى فى ضوء التعديلات الدستورية إلى تشكيل نموذج رئاسى واسع الصلاحيات على حساب باق المؤسسات وبداية لترسيخ نموذج استبدادى مطلق.

الملاحظة الثانية تتعلق بمنطلقات تأييد أو رفض التعديلات الدستورية من قبل المتابعين العرب، إذ كانت غالبية المواقف تنطلق من موقف مسبق من أردوغان وليس من طبيعة التعديلات ذاتها. صحيح أن البعض علق وبنى رأيه على قراءة ما تيسر من ترجمات للتعديلات المطروحة للاستفتاء، ولكن الغالبية كما هو واضح لم تقرأ النصوص، أو اطلعت على نصوص مجتزأة، أو لم تهتم أصلا بمعرفة التغييرات واتخذت موقفها بناء على توجهها الأيدولوجي.

وتبدو هذه الملاحظة واضحة عند متابعة الآراء التي تحذر من أن التعديلات الدستورية ستعطي أردوغان صلاحيات "سلطانية" أو ما شابه من هذه الأوصاف، مع أن قراءة التعديلات بتجرد لا يمكن أن توصل إلى هذا الاستنتاج، إذ أن كل التعديلات المطروحة تعطي للرئيس صلاحيات تشبه ما هو موجود فى كل الأنظمة الرئاسية، باستثناء مادتين يمكن اعتبارهما سلبيتين وهما المادتان اللتان تتعلقان بحق الرئيس بتعيين نواب له ووزراء دون حاجة لموافقة البرلمان وبحقه بتعيين ٤ من اللجنة العليا للقضاة التي يبلغ عدد أعضائها ١١ بينما يعين البرلمان السبعة الآخرين، وهذا يخالف غالبية النظم السياسية بما فيها الرئاسية التي تشترط موافقة البرلمان على ترشيحات الرئيس للوزراء وكبار القضاة ورؤساء الدوائر الرئيسية فى الإدارة. أما بقية المواد فهي تعديلات

عادية، بل إن بعضها يعتبر إنجازا غير مسبوق لتركيا مثل إلغاء المحاكم العسكرية وإلغاء إمكانية فرض الأحكام العرفية حتى فى حالات الطوارئ.

وختاماً فإن الرئيس التركي لم يكن بحاجة ملحة لكي يوسع صلاحياته الدستورية، فحزبه يسيطر على الدولة منذ عام ٢٠٠٢، ويهيمن على البرلمان، ويحدد السياسة الخارجية، كما يتمتع بجميع الصلاحيات التنفيذية حينما كان رئيس وزراء وانتقل بها مع منصبة الجديد كرئيس للدولة مهمشاً رئيس الوزراء ومن ثم فإن الاستفتاء أحدث مزيداً من الانشقاق فى جسد المجتمع التركي هذا بالإضافة الى ما جناه من توترات مع أوروبا وتراجع آمال الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.